



مؤتمر

التنوع الاقتصادي في دول الخليج الفرص والتحديات

13-14 تشرين الثاني / نوفمبر 2021



مؤتمر

التنوع الاقتصادي في دول الخليج الفرص والتحديات

13-14 تشرين الثاني / نوفمبر 2021

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات

جدول الأعمال

اليوم الأول

السبت، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

<p>الافتتاح حامد علي جنان أتيلغان حيدر سعيد</p>	9:45–9:30
<p>الجلسة الأولى الحاجة إلى التنوع الاقتصادي ودور العامل البشري فيه رئيس الجلسة: مروان قبلان آن بنت سعيد الكندي: أعمق من مجرد تنوع اقتصادي نورا اللهو: رأس المال البشري وتأثيره في التنوع الاقتصادي عهود البلوشي: تنوع التعليم مفتاح التنوع الاقتصادي أسرار حيات: لماذا يُطلب التنوع الاقتصادي في الكويت؟</p>	11:45–9:45
<p>محاضرة عامة 1 خالد بن راشد الخاطر: نموذج النمو الريعي الخليجي: وصفة لتعثر التنوع الاقتصادي وتحور التركيبة السكانية للمجتمع</p>	12:15–11:45
غداء	13:30–12:15
<p>الجلسة الثانية التنوع الاقتصادي في الخليج ودور الصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه رئيس الجلسة: فابيان بلوميرغ بشار صبح: دور البنية التحتية الصناعية في تعزيز التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوسف البلوشي: دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موضي الحمود وهنادي المباركي: التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال النمو الذكي: برامج الابتكارات، الحاضنات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا سباستيان زونز: المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الثقافية في دول الخليج: تعزيز التنوع الاقتصادي وتمكين الشباب</p>	15:30–13:30
<p>محاضرة عامة 2 رباح أرزقي: التحوّل وليس التنوع؟</p>	16:00-15:30

اليوم الثاني

الأحد، 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2021

<p>الجلسة الثالثة</p> <p>الموارد الإقليمية والأجنبية للتنوع الاقتصادي في دول الخليج</p> <p>رئيسة الجلسة: سحر يوسف</p> <p>عبد الله باعبود: التنوع الاقتصادي في الخليج: التعاون الإقليمي هو العنصر المفقود في خطط الرؤية المختلفة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</p> <p>مسلم سعيد مسن: كيفية استغلال وتوظيف الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع قاعدة التنوع الاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</p>	<p>10:30–9:30</p>
<p>استراحة</p>	<p>10:45-10:30</p>
<p>الجلسة الرابعة</p> <p>التجربة الخليجية في التنوع الاقتصادي: قطر نموذجًا</p> <p>رئيس الجلسة: محمد ياغي</p> <p>فريد الصحن: التنوع الاقتصادي: استراتيجية ومدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دولة قطر نموذجًا</p> <p>فرانك هيميل: الإنشاء الناجح لسلاسل التوريد المرنة يخلق إمكانات لمزيد من التنوع الناجح للاقتصاد: قطر نموذجًا</p> <p>أيهب سعد: تأثير الحصار في تنوع التجارة والتصدير في قطر</p>	<p>12:15-10:45</p>
<p>الافتتاح</p>	<p>12:30–12:15</p>
<p>غداء</p>	<p>12:30</p>

- زمن الجلسات وفق توقيت الدوحة (GMT +3)

المشاركون

الملخصات



أسرار حيات

ناشطة اجتماعية وكاتبة في صحيفة "القبس"، وعضو مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية، ومجلس إدارة "الشركة الكويتية لخدمات الطيران" (كاسكو). حاصلة على الماجستير في إدارة أعمال من جامعة ماسترخت، هولندا (2016). وهي مؤسسة مبادرة "نوطك" غير الربحية التي تختص في نشر الوعي الاقتصادي في الكويت، وشريكة مؤسسة لمبادرة "منصة مضاوي" غير الربحية لدعم القيادات النسائية للمناصب المنتخبة، كما أنها تملك مدرسة للأطفال وتديرها. شغلت مناصب قيادية في شركة "جلوبال" الاستثمارية و"الخطوط الجوية الكويتية"، ومنصب مدير عام شركة "تراسل تليكوم للاتصالات"، وعضو مجلس إدارة شركة "ديار الكويت العقارية". درّست مؤخرًا طلبة الماجستير في جامعة برمنغهام بإنكلترا خلال الفصل الصيفي لعام 2021.

لماذا يُطلب التنوّع الاقتصادي في الكويت؟

تنطلق الورقة من تعريف الاقتصاد، والعجلة الاقتصادية، والاقتصاد المستدام. ومن ثم تناقش سيناريو الموارد. وتتطرق إلى الموارد الرئيسة لدولة الكويت وتأثيرها في الوضع الاقتصادي، كما تُعرّج على الموارد الاقتصادية لباقي دول الخليج العربية. تطرح الورقة عدة سيناريوهات للتنوع الاقتصادي، على المستويين: الكويتي والخليجي. وتخلص إلى تقديم اقتراحات وتوصيات تُعزّز فكرة أهمية وجود موارد مختلفة لكل دولة وتأثيرها في الاقتصاد بعامة والإنسان بخاصة، وتأثير ذلك في العلاقات بين دول مجلس التعاون على نحوٍ إيجابي.



آن بنت سعيد الكندي

مستشارة مستقلة في مجال الأعمال الاستراتيجية، متخصصة في التخطيط الاستراتيجي. حاصلة على البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة السلطان قابوس، والماجستير في علوم القيادة من جامعة غلاسكو، إسكتلندا. عملت في دائرة الخزينة بوزارة المالية، ومكتب الأمين العام لوزارة الاقتصاد الوطني، وأشرفت خلال فترة عملها (2006-2012) على دراسة إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، ودراسة إعادة هيكلة قطاع النقل البري. كما عملت في المجلس الأعلى للتخطيط (2012-2017)، وساهمت في إعداد الاستراتيجية اللوجستية 2040.

أعمق من مجرد تنويع اقتصادي

تهدف الورقة إلى طرح تساؤلات فرضها مرور الوقت الطويل على إطلاق خطط التنويع الاقتصادي في دول الخليج، في ظل تطوّر متسارع لإمكانيات الثورة الصناعية الرابعة. إضافةً إلى التغيرات التي أحدثتها جائحة كورونا (كوفيد-19) وهبوط أسعار النفط، علاوةً على المتغيرات الجيوسياسية وتشكيلة الشرق الأوسط الجديد، وما له من أثر في الأهمية الجيوسياسية لدول الخليج. وفي ذلك، تطرح الورقة جملةً من التساؤلات: هل سيتحقق التنويع الاقتصادي في دول الخليج؟ ولم لا؟ ما متطلبات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الرقمي؟ أيكون التنويع الاقتصادي خياراً أم مسألة حتمية للنجاة والاستدامة؟ ما الفلسفة الفكرية التي تحتاجها دول الخليج للتخلص من المرض الهولندي؟ ما أثر الهيمنة النفطية فكرياً وسياسياً؟ وما دور شركات النفط العملاقة في صياغة هذا الأثر؟ تحاول الورقة تقديم نظرة كلية لدول الخليج، مع التركيز على سياق التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان.



أيهب سعد

أستاذ مشارك في برنامج اقتصاديات التنمية في معهد الدوحة للدراسات العليا. تغطي اهتماماته البحثية التجارة الدولية واقتصاديات العمل والاقتصاد القياسي والاقتصاد السياسي. له العديد من المؤلفات العلمية، آخرها مقال يتناول تداعيات أزمة الخليج في عام 2017 على التجارة الدولية والرفاهية الاقتصادية في قطر.

تأثير الحصار في تنويع التجارة والتصدير في قطر

تبحث الورقة في تأثير الحصار في تنويع التجارة في قطر باستخدام بيانات تجارية مُفضّلة. وتشير الأدلة إلى أن واردات قطر أصبحت أكثر تنوعاً، قياساً على متوسط عدد أسواق الاستيراد لكل منتج بعد الحصار. إضافة إلى ذلك، تهدف الورقة إلى تحديد تأثير الحصار في تنويع الصادرات في قطر من خلال تتبع مقياس مبني على تنويع الصادرات قبل الحصار وبعده.



بشار صبح

رئيس القسم الاقتصادي في شركة "الاستراتيجية الأولى للاستشارات". عمل أستاذًا في الاقتصاد في الجامعة الألمانية الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. ساهم مؤخرًا في تطوير وصياغة وثيقة "رؤية سلطنة عمان 2040"، ونفذ مشروع البنك الدولي الميثاق من ميثاق التشغيل الأردني واستراتيجية التشغيل الوطنية. عمل في مشروع بناء جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأردني مع دائرة الإحصاءات العامة في عام 2010، وعمل خبيرًا اقتصاديًا في مديرية الاستراتيجيات والدراسات المعنية بالقضايا الاقتصادية والإنمائية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

دور البنية التحتية الصناعية في تعزيز التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أدت الزيادات الهائلة في أسعار النفط منذ أوائل السبعينيات إلى استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة والصناعات ذات الصلة الكثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل البتروكيماويات والكيماويات والأسمدة. إضافة إلى ذلك، قامت دول مجلس التعاون باستثمارات كبيرة في البنية التحتية، وخصوصًا في قطاعي البناء والعقارات التي أصبحت قطاعات رائدة في الاستثمار والنمو. إن مثل هذه الوتيرة المحدودة للتنمية تقوّض التنوع القائم على الموارد وهو ما لم يتحقق في منطقة الخليج. وعلى الرغم من وفرة رأس المال والطاقة الرخيصة، لم تكن دول مجلس التعاون قادرة على تطوير بنية تحتية صناعية يمكن أن تشكل قاعدة للتنمية الصناعية والتكنولوجية. تؤكد الورقة على الدور الحيوي للقطاع الخاص بصفته محركًا للنمو وأداة فعالة للتنوع الاقتصادي والتنمية؛ إذ لا يمكن تحقيق التنوع الاقتصادي إلا إذا كلف القطاع الخاص بدور مهم في المشهد الاقتصادي لدول الخليج. إن التحول النموذجي من النهج الذي تقوده الدولة إلى النهج الذي يقوده القطاع الخاص هو حجر الزاوية لتحقيق التنوع، حيث يكون التوظيف في القطاع الخاص بديلًا حقيقيًا من وظائف القطاع العام.



خالد بن راشد الخاطر

زميل باحث بمركز الاقتصاد الكلي ومعهد الفكر الاقتصادي المستجد بجامعة كامبريدج، المملكة المتحدة. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (2009). كان باحثاً مقيماً في جامعة جورجتاون، قطر (2011-2012)، ومديراً لإدارة البحوث والسياسة النقدية بمصرف قطر المركزي. كان عضواً في لجنّتي السياسة النقدية والاستثمار بالمصرف، ومثّل دولة قطر في اللجنة الفنية للاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2003-2010). تتضمن مجالات اهتمامه البحثية السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، والسياسات الاقتصادية الكلية، والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، والاقتصاد السياسي للدولة الريعية. له عدد من الأعمال العلمية المنشورة في دوريات علمية وكتب ومراكز البحوث.

نموذج النمو الريعي الخليجي: وصفة لتعثر التنويع الاقتصادي وتحور التركيبة السكانية للمجتمع

يُعدّ تنويع الاقتصادات أكبر تحدٍ اقتصادي يواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ أكثر من نصف قرن. فمنذ اكتشاف النفط فيها، تعتمد هذه الدول اعتماداً شبيهاً كلياً على النفط في مداخيلها وإنفاقها ونشاطها الاقتصادي ورفاهها الاجتماعي. وهذا يبقّيها عرضةً لتقلبات أسعار الطاقة، ومفاجآت التكنولوجيا، والنضوب، وعلل الاقتصاد الريعي الكثيرة. مع ذلك، لا تزال النجاحات المتحققة من محاولات دول مجلس التعاون في تنويع اقتصاداتها متواضعة، ولا تتسق مع التحديات المتصاعدة. ولمحاولة فهم ومعالجة أسباب ذلك، تُقدم الورقة شرحاً لنموذج النمو الاقتصادي المتبع في دول المجلس، مع تحديد الخصائص العامة لاقتصادات هذه الدول، لفهم طريقة عملها، وتبعات ذلك على عملية التنويع الاقتصادي وتحور التركيبة السكانية للمجتمع، مع تقديم بعض الاقتراحات لمعالجة معوقات التنويع، ودفع عملية التنويع الاقتصادي قدماً.



رباح أرزقي

كبير الاقتصاديين ونائب الرئيس للحكومة الاقتصادية وإدارة المعرفة في بنك التنمية الأفريقي، وباحث رئيس في مبادرة الشرق الأوسط في كلية جون كينيدي للإدارة الحكومية بجامعة هارفارد. شغل منصب كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، ورئيس وحدة السلع والبيئة في قسم الأبحاث في صندوق النقد الدولي، وباحثاً غير مقيم في معهد بروكجز. ظهرت دراساته في العديد من الدوريات، منها: *Quarterly Journal of Economics*، *The Economic Journal*، *The European Economic Review*، *The Journal of International Economics*.

التحول وليس التنويع؟

وضع الانهيار في أسعار النفط، الذي بدأ في عام 2014، التنويع الاقتصادي في مقدمة النقاش السياسي في العديد من الدول التي تعتمد على إنتاج الوقود الأحفوري. وقد أعلنت العديد من الدول الغنية بالنفط عن سياسات للمساعدة في تحويل اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على النفط، أو قامت بالفعل بتطبيق هذه السياسات. في السابق، تم اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي، ولم تنجح هذه الاستراتيجيات التي أدارتها الدولة تاريخياً؛ لأن الإدارة من أعلى إلى أسفل تبتعد بشكل شبه حتمي عن الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية التنويع؛ فهي لا تمكّن المديرين (وغيرهم) من توجيه العملية والتكيف مع الظروف الجديدة. بمعنى آخر، يجب ألا تركز الدول على الهدف النهائي - وهو التنويع الاقتصادي - وأن تركز بدلاً من ذلك على ما هو مطلوب للوصول إليه، بغض النظر عن مدى تأثير عملية التحول هذه في الإنتاج التقليدي. تستكشف هذه الورقة دور التغيير التكنولوجي في تشكيل أسواق الطاقة، وتناقش طبيعة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات التي تحدث في أسواق الطاقة، وتدعو إلى حاجة الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط وعلى الشركات المملوكة للدولة إلى التحول الاقتصادي، وتناقش طرق تغيير المشهد الاقتصادي في "دول النفط الكبرى".



سباستيان زونر

باحث في مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO، ومستشار سياسي لمؤسسات عامة وخاصة في دول مجلس التعاون. عمل مستشاراً في البرنامج الإقليمي "التعاون مع المانحين العرب CAD"، التابع للجمعية الألمانية للتعاون الدولي GIZ وللمجلس الألماني للعلاقات الخارجية DGAP. يهتم بدراسة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعات دول مجلس التعاون، والهجرة من جنوب آسيا إلى دول المجلس، والتعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية من المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الثقافية في دول الخليج: تعزيز التنوع الاقتصادي وتمكين الشباب

يهدف التنوع الاجتماعي والاقتصادي في دول الخليج إلى تمكين عدد كبير من رواد الأعمال الشباب والشابات والمبادرات الناشئة التي يدعمها المستثمرون والملاك الوطنيون والمشروعات الحكومية، إضافة إلى المشاركة الريادية في السياحة أو الترفيه أو الخدمات أو البيع بالتجزئة. تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على التطورات الناشئة في ريادة الأعمال الثقافية، من خلال تقديم أمثلة على التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبناءً على الأدلة البحثية، تهدف الورقة إلى تقديم ريادة الأعمال الثقافية بصفاتها قوة دافعة للتحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مجتمعات دول الخليج، من خلال تسليط الضوء على العديد من الأمثلة البارزة، وتحليل إمكانية تعزيز التعاون بين الثقافات على المستوى الدولي والمستويات الإقليمية، وأخيراً، من خلال تحديد التحديات التي تقف أمام التنمية المستدامة لثقافة ريادة الأعمال.



عبد الله باعبود

أستاذ زائر وأستاذ كرسي قطر لدراسات المنطقة الإسلامية في كلية البحوث الدولية والتعليم بجامعة واسيدا في طوكيو، وأستاذ مساعد في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي الدولي من جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة. عمل مديراً لمركز الخليج للأبحاث في جامعة كامبريدج، ومديراً لمركز دراسات الخليج في جامعة قطر. تركّز اهتماماته البحثية على دول الخليج وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها الدولية.

التنوع الاقتصادي في الخليج: التعاون الإقليمي هو العنصر المفقود في خطط الرؤية المختلفة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في حين نفذت دول مجلس التعاون تخطيطاً رسمياً للتنمية منذ منتصف السبعينيات، كان هناك الكثير من الضجيج المحيط بخطط التنمية الاقتصادية المنشورة حالياً وسياسات التنوع والرؤى على مدى العقد الماضي. يبدو أن تخطيطها الحالي الطموح "بأسلوب جديد" يرسى الرؤى ويضع الأهداف والمعالم ويحدد القطاعات والأولويات وهو أكثر شمولاً من "النمط القديم"، خاصة في مجال الاعتراف بأهمية دور القطاع الخاص وإشراكه في التنوع الاقتصادي. على الرغم من الضجيج، يبدو أن بعض العناصر مفقودة في هذه الخطط، ليس أقلها الافتقار إلى بناء مؤسسات قابلة للحياة وخاضعة للمساءلة لضمان المحاسبة والملاءمة، ولكن أيضاً الغياب شبه التام لأي إشارات لتعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الضروريين لتحقيق النمو الاقتصادي. تهدف هذه الورقة إلى التركيز على غياب مسألة التعاون والتكامل الإقليمي في موضوع التنوع الاقتصادي، وإلى الاسهام في النقاش من خلال التركيز على أهمية التعاون الإقليمي في المساعدة على تحقيق خطط دول مجلس التعاون ورؤاها.



عهود البلوشي

أكاديمية وباحثة تشرف حالياً على مكتبها الاستشاري (دراسات) الذي يختص بمجال العلوم الإنسانية. حاصلة على الدكتوراه في اللغويات التطبيقية من جامعة ووريك، المملكة المتحدة، والماجستير والبيكالوريوس في التربية ومناهجها من جامعة السلطان قابوس، والماجستير في القانون الدولي والقانون التجاري من جامعة هيرتفوردشير، المملكة المتحدة. من مؤسسي مكتبة الطفل العامة وجمعية الأطفال أولاً، وتشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال أولاً في سلطنة عُمان. عملت في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، ورئيسةً لقسم الدراسات والبحوث بمركز الدراسات العمانية في الجامعة نفسها.

تنوع التعليم مفتاح التنوع الاقتصادي

تناقش الورقة الدور المحوري الذي يؤديه التعليم المدرسي وما بعد المدرسي في التنمية البشرية ومن ثم التنوع الاقتصادي، لكونها أحد مكوناته الأساسية. فجودة التعليم ومدى مواكبة الأنظمة التعليمية للمهارات المطلوبة في سوق العمل، والنظرة الاستشرافية للنظام التعليمي التي تضع في الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنوع العمق المعرفي تضطلع بدور مهم في وضع أسس التنوع الاقتصادي للدول. إن جودة بناء الإنسان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجودة الاقتصاد؛ وهذا ما نراه في الدول التي نجحت في تنوع اقتصادها بعد أن أولت التعليم جلّ اهتمامها ونظرت إلى الفرد بصفته مورداً أساسياً اعتنت ببنائه وتنويع قدراته ومهاراته.



فرانك هيمبل

مدير معهد اللوجستيات في جامعة أنهالت للعلوم التطبيقية، ألمانيا. وهو باحث في مجال الأعمال والاقتصاد الدولي، يركز على الاستراتيجية التنظيمية والعمليات والشراكات المعقدة. أجرى أبحاثاً ودرّس إدارة اللوجستيات وسلسلة التوريد، مع التركيز على صناعة النقل العالمية، في جامعات رائدة في ألمانيا وقطر.

الإشياء الناجح لسلاسل التوريد المرنة يخلق إمكانات لمزيد من التنوع الناجح للاقتصاد: قطر نموذجاً

على مدى ثلاث سنوات ونصف، ابتداءً من صيف 2017، كان هنالك انطباع بوجود خلاف دبلوماسي أدى إلى وضع قطر تحت الحصار. في بداية الحصار، كانت سلاسل التوريد للسلع الحيوية في حاجة إلى إعادة هيكلة. وكان لا بد من شراء المواد الغذائية، وخاصة منتجات الألبان، وغيرها من الإمدادات ذات الصلة من جميع أنحاء العالم، وهو ما كان بمنزلة تغيير كبير عن نهج التوريد الفردي الذي اتبعته قطر حتى ذلك الحين. كما جرى إنتاج بعض المنتجات الرئيسية محلياً، وتم إنشاء مرافق إنتاج جديدة. للتغلب على الآثار العدائية للحصار، تمكنت قطر من أن تصبح أقل اعتماداً على الإمدادات التقليدية، وانفتحت على موردين جدد على أساس عالمي. كان إنشاء سلاسل التوريد المرنة أحد المكونات الرئيسية للتغلب على الحصار بصفة عامة. ومع ذلك، لا تزال الآثار الإيجابية لسلاسل التوريد المرنة هذه تؤثر في جهود الدولة لزيادة تنوع اقتصادها. فعلى سبيل المثال، تتمتع قطر اليوم بالاكتمال الذاتي المفرط في منتجات الألبان، ويمكن أن تبدأ في النظر في تصدير هذه السلع. تهدف الورقة إلى النظر في الجهد الذي بذلته قطر في التغلب على حصار 2017-2020، وتحويل هذه الجهد ليس فقط إلى حل للخلاف الدبلوماسي، بل أيضاً للاستفادة من آثاره الإيجابية لأغراض التنوع الاقتصادي.



فريد المصن

أستاذ الإدارة في كلية الإدارة واقتصاديات التنمية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه من جامعة ستراتكلاند، المملكة المتحدة (1984). شغل منصب رئيس قسم إدارة الأعمال ونائب العميد لشؤون خدمة المجتمع وشؤون البيئة في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر. كما شغل منصب رئيس برنامج الدراسات العليا ورئيس قسم إدارة الأعمال والتسويق (2011-2015) في جامعة البحرين. عمل رئيساً لبرنامج الإدارة العامة (2015-2020)، ومديرًا لمركز الامتياز للتدريب والاستشارات. تشمل خبرته المهنية الاستشارات الإدارية والتسويقية وخدمات التدريب للمنظمات العامة والخاصة في المنطقة العربية.

التنوع الاقتصادي: استراتيجية ومدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دولة قطر نموذجًا

تُرَكِّز الورقة على بيان جهد دولة قطر في انتاج استراتيجية جديدة للتنوع الاقتصادي، تركز على الإنتاجية والتنافسية، مع إيلاء القطاع الخاص أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف خلال الفترة 2018-2020. ويجري ذلك، من خلال تقديم إطار عام للأجندة الوطنية للتنوع الاقتصادي، مع توضيح المرتكزات الأساسية للنمو، والقطاعات ذات الأولوية، والعوامل المساعدة للتنوع، إضافة إلى العوامل الداعمة للمنظومة ككلها. وتعرض الورقة النتيجة الرئيسية لاستراتيجية التنوع الاقتصادي والنتائج الوسيطة ومجموعة الأهداف الاستراتيجية المؤدية إلى تعزيز واستدامة مسار التنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد القطري، وهو أحد محاور ركيزة التنمية الاقتصادية في رؤية قطر الوطنية 2030.



مسلم سعيد مسن

القائم بأعمال الأمين العام المساعد للجان الإعلام بمجلس الشورى العماني. حاصل على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيدفوردشاير، المملكة المتحدة، والبيكالوريوس في الاقتصاد من جامعة السلطان قابوس. شغل منصب مدير شؤون اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس، وعمل باحثاً وخبيراً اقتصادياً فيه لعدة سنوات. ساهم في العديد من الدراسات المتعلقة بمجلس الشورى، خاصةً حول القوانين المعروضة على المجلس. تظهر مؤلفاته في مجلة "الشورى" وجريدة "الرؤية".

كيفية استغلال وتوظيف الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعوّل الاقتصاد العماني على أداة الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع برامج التنويع الاقتصادي (تجربة سلطنة عمان والمأمول في رؤية 2040) خلال السنوات المقبلة من عمر "رؤية عمان 2040". تحاول الورقة تقييم دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترات: البرامج والخطط الخمسية منذ بواكير النهضة (1976-1995)، ورؤية عمان (1996-2020)، ومستهدفات "رؤية عمان 2040". وتسلط الورقة الضوء على تحديات القطاعات غير النفطية، من حيث جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقترح بعض البرامج والسياسات والميزات التي من شأنها تعزيز دور هذه الأداة في تعميق التنويع الاقتصادي وتسريع وتيرته.



موضي الحمود

أستاذة إدارة الأعمال في جامعة الكويت، ورئيسة المجلس التأسيسي لجامعة عبد الله السالم. حاصلة على الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة مدينة لندن. وهي عضو اللجنة العليا لجائزتي الدولة التقديرية والتشجيعية لعام 2021، وعضو مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وعضو مجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث. شغلت العديد من المناصب الوزارية، منها وزيرة الدولة لشؤون الإسكان، ووزيرة التخطيط والتنمية، ووزيرة التعليم العالي (2009-2014). لها العديد من المؤلفات والأبحاث في مجال الإدارة والسلوك التنظيمي، ولها مقال أسبوعي في صحيفة "القبس" الكويتية.

التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال النمو الذكي: برامج الابتكارات، الحاضنات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا

تعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اقتصادات قائمة على العوامل التي يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي في الغالب على موارد الطاقة مثل النفط والغاز. لقد أدركت حكومات دول مجلس التعاون منذ فترة طويلة أهمية التنوع الاقتصادي من خلال الاقتصاد الحديث الراسخ مثل برامج الابتكار، وبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحاضنات، وبرنامج نقل التكنولوجيا وتسويقها. تهدف الورقة إلى تحديد تأثير برامج الابتكار، وبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحاضنات وبرنامج نقل التكنولوجيا في التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون من وجهات نظر مختلفة. وتقدّم خريطة طريق لتشكيل التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون بصفته اقتصاداً حديثاً قائماً على المعرفة.



نورا اللهو

رئيسة قسم الاستثمار في "الشركة الأهلية للتأمين" منذ عام 2013. حاصلة على البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة غرينتش، المملكة المتحدة. وهي عضو في الجمعية الاقتصادية الكويتية، ونائب رئيس لجنة الملتقى الاقتصادي، وعضو في مبادرة "نوطك" التي تهدف إلى تثقيف المرأة بالمبادئ الأولية للاقتصاد.

رأس المال البشري وتأثيره في التنوع الاقتصادي

المورد البشري هو أساس تشكيل أي دولة، وهو من ثمّ الأساس في هيكلية اقتصاد الدول. والمورد البشري هو بكل بساطة الشعوب؛ عقولها وميولها وقدراتها، وهو أداة فاعلة في ازدهار اقتصاد الدول وتنوعها، وكذلك في تدميره. من المعلوم أن آلية التنوع الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى؛ كون العامل الجغرافي والطبيعة السياسية للدولة والموارد البشرية هي البوصلة التي تحدد نوع هذا التنوع وكيفيته. بناء عليه، يجب على متخذي القرار وضع خطة واستراتيجية لتوجيه شباب شعوبهم نحو ما تحتاج إليه الدولة لتقوية اقتصادها وتنويعه، عن طريق إنشاء جهاز مختص برأس المال البشري. كون تضافر رأس المال البشري مع دولة ذات رؤية تستثمر في تأسيس شعبها، تُنتج لنا اقتصاداً منيعاً ومتنوعاً.



هنادي المباركي

المدير التنفيذي المؤسس لشركة "ايكوسيستم للاستشارات الإدارية". لديها أكثر من 25 عامًا خبرة في الأعمال بصفتها استشارية في مجال دعم منظومة الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي القائم على المعارف والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. صدر لها عدد من المؤلفات.

التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال النمو الذكي: برامج الابتكارات، الحاضنات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا

تعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اقتصادات قائمة على العوامل التي يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي في الغالب على موارد الطاقة مثل النفط والغاز. لقد أدركت حكومات دول مجلس التعاون منذ فترة طويلة أهمية التنويع الاقتصادي من خلال الاقتصاد الحديث الراسخ مثل برامج الابتكار، وبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحاضنات، وبرنامج نقل التكنولوجيا وتسويقها. تهدف الورقة إلى تحديد تأثير برامج الابتكار، وبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحاضنات وبرنامج نقل التكنولوجيا في التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون من وجهات نظر مختلفة. وتقترح خريطة طريق لتشكيل التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون بصفته اقتصاداً حديثاً قائماً على المعرفة.



يوسف البلوشي

كبير الاقتصاديين في فريق عمل "رؤية عمان 2040"، ومسؤول في البنك المركزي العماني. عمل مستشاراً للاستثمار الأجنبي المباشر لكل من المجلس الأعلى للتخطيط في سلطنة عمان وصندوق النقد الدولي. نشر على نطاق واسع حول القضايا الاقتصادية والتجارة الإقليمية، ولا سيما كتابه لعام 2018 بعنوان "الاقتصاد العماني: العولمة ورياح التغيير". وهو مساهم منتظم في المنتديات السياسية، ومحاضر في برامج درجة الماجستير في كلية كنفج البريطانية، وفي كلية جي يو تيك العمانية.

دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حققت دول مجلس التعاون تقدماً جيداً في العقود الخمسة الماضية في جميع جوانب التنمية. ومع ذلك، هناك عدد من التحديات الكبيرة التي تواجه دول الخليج، بما في ذلك تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مساهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. في مواجهة التحديات الاقتصادية والتحويلات الجيوسياسية، أصبح التنويع الاقتصادي ضرورياً للخليج للتحرك نحو مسار تنمية أكثر استدامة. تهدف الورقة إلى إجراء تقييم نقدي لجهود دول مجلس التعاون الحالية لتحويل اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد الشديد على الهيدروكربونات نحو أنظمة اقتصادية أكثر تنوعاً، حيث يصبح القطاع الخاص محرك النمو مع اعتماد عُمان كدراسة حالة؛ وذلك من أجل فهم اتجاهات وأنماط التقدم البطيء في القطاع الخاص على نحوٍ وافٍ. وتناقش الورقة العوامل السياقية التي لها أهمية كبيرة في تفسير التقدم البطيء على جبهة التنويع الاقتصادي. وتحاول الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية: لماذا تحقق دول مجلس التعاون نجاحاً محدوداً في مجال التنويع الاقتصادي؟ ما أسباب ذلك؟ وكيف يمكن لدول مجلس التعاون التعامل مع معضلة التنويع الاقتصادي؟

رؤساء الجلسات

جنان أتيلغان

رئيسة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قسم التعاون الأوروبي والدولي في مؤسسة كونراد أديناور. حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية. عملت مديرةً للبرنامج الإقليمي للحوار السياسي لجنوب البحر الأبيض المتوسط في تونس، والبرنامج الإقليمي لجنوب القوقاز في تبليسي (2011-2015). واشتمل عملها في مؤسسة كونراد أديناور أيضاً على إدارة مكاتب المؤسسة في تايلاند والأراضي الفلسطينية والأردن. كما عملت منسقةً للسياسة الأوروبية في مقر المؤسسة ببرلين (2005-2007).

حامد علي

أستاذ مشارك وعميد كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والسياسة العامة من جامعة تكساس-أوستن. عمل باحثاً في مكتب المحاسبة الحكومي الأميركي (GAO)، حيث كان مساهماً رئيساً في تقارير مختلفة قُدمت للجان الكونغرس الأميركي. تنصّب اهتماماته البحثية في اقتصاديات السلام، وانعدام المساواة الاقتصادية، والإنفاق الدفاعي، والموارد الطبيعية والصراع. وهو محرر/ مؤلف مشارك لمجموعة من الكتب، منها: "الموارد الطبيعية وعدم المساواة والصراع" (2021)، و"الإصلاحات المؤسسية والحكومة وتقديم الخدمات في بلدان الجنوب" (2021)، و"الاقتصاد السياسي لدارفور: سعيًا إلى التنمية" (2014)، و"الإنفاق على الدفاع والموارد الطبيعية والصراع" (2017).

حيدر سعيد

رئيس قسم الأبحاث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية "سياسات عربية" التي يصدرها المركز. حاصل على الدكتوراه في اللسانيات، من الجامعة المستنصرية في بغداد (2001). يكتب في الفكر والنقد والسياسة. أسهم في تأليف التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لسنتي 2009 و2014. صدر له عن المركز العربي كتاب "الشيعية العرب: الهوية والمواطنة" (2019/ تحرير)، وكان قد صدر له "سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق" (2009)، و"الأدب وتمثيل العالم" (2002). وكتب ثلاثة فصول في الكتاب الذي أصدره المركز العربي عن داعش، بعنوان "تنظيم الدولة المكنى داعش" (2018). وفي 2008، كان قد أسهم مع فريق بحثي في إنجاز كتاب عن "وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية".

سحر يوسف

أستاذة مساعدة في برنامج اقتصاديات التنمية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصلة على الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي من جامعة ولاية أوهايو، الولايات المتحدة. تتمحور أبحاثها حول الاقتصاد السياسي واقتصاديات التنمية والتجارة الدولية، وتتركز مشاريعها البحثية الحالية على العوامل المرتبطة بالنزاعات، مثل ندرة موارد المياه وتغير المناخ، إضافة إلى دور السياسات التجارية في التخفيف من حدة النزاعات.

فايان بلومبيرغ

الممثل الإقليمي لدول الخليج في مؤسسة كونراد أديناور. درس العلوم السياسية في جامعة بون وجامعة برلين الحرة. عمل ممثلاً لمؤسسة كونراد أديناور في باكستان، ومساعد الأمين العام ونائب رئيس المكتب التنفيذي للمؤسسة، ومستشار لإدارة الاستراتيجيات والتخطيط في مقر الاتحاد الديمقراطي المسيحي. كما عمل مساعداً ليوورغن روتجرز،

الوزير السابق ورئيس شمال الراين وستفاليا (2010-2011)، وكاتبًا لخطابات الرئيس والرئيس الفخري هانز جيرت بوترينغ، الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي، وبرنهارد فوجل، الوزير السابق (2009-2010).

محمد ياغي

زميل باحث ومدير برامج في البرنامج الإقليمي لدول الخليج في مؤسسة كونراد أديناور. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة غويلف، كندا. يشتمل بحثه على العلاقات الداخلية والخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويركز في بحثه بشكل خاص على الدور المتنامي لدول الخليج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى أمن دول الخليج، وعلى المساعدات الخارجية لدول مجلس التعاون، وعلى التحول الاجتماعي داخل هذه الدول. عملَ أستاذًا مساعدًا في قسم الدراسات السياسية في جامعة كوينز، كندا.

مروان قبلان

مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، ومسؤول برنامج الدراسات الدبلوماسية والتعاون الدولي في معهد الدوحة للدراسات العليا. له عدة كتب وأبحاث منشورة باللغتين العربية والإنكليزية في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، آخرها "سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا" (2021).